الأمم المتحدة S/PV.5180

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٨٠**

الاثنين، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد بواريه
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد أوزاوا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن نهاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2005/310)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-34443 (A)

0534443

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2005/310)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وتيمور – ليشتي ولكسمبرج وماليزيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيرس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/310 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

سيستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي لكي أعرض عليكم تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2005/310)، ولكي أعرض عليكم آخر المستجدات في ما يتعلق بالإعداد لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، والذي تم تشكيله عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل.

وخلال الفترة المشمولة في تقرير الأمين العام، كانت هناك بعض التطورات السياسية الملحوظة. فقد أجريت بطريقة هادئة ومنظمة انتخابات على الصعيد المحلي بتاريخ ١٧ و ٢٣ آذار/مارس في المقاطعات الشرقية في تيمور – ليشتي. وعلى الرغم من أن الحزب، الحاكم، وهو الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية، إلا أن مرشحين مستقلين ومعارضين فازوا بعدد كبير من المقاعد في مقاطعتي لوتيم وماناتوتو.

وحدث تطور ملحوظ آخر وهو تنظيم زعماء الكنيسة لمظاهرة كبيرة خارج مبنى الحكومة في ديلي ردا على اقتراح الحكومة بإدراج التعليم الديني بوصفه مادة اختيارية في بعض المدارس الابتدائية عبر تيمور – ليشتي.

وظلت المظاهرة، التي دامت ٢٠ يوما، سلمية إلى حد كبير، واشترك فيها عدد يتراوح بين بضع مئات وعدة آلاف من الأشخاص.

وبناء على نصيحة الشرطة المدنية التابعة للبعثة، مارست الشرطة الوطنية التيمورية ضبط النفس، وأقامت خطوط اتصال مع منظمي المظاهرة وأبقت عليها. واتبعت الحكومة أيضا نهجا توافقيا عاما إزاء المعترضين. وفي نهاية المطاف، وقع رئيس الوزراء الكتيري واسقفيّ تيمور – ليشتي في ٧ أيار/مايو على إعلان مشترك يقر بأن التعليم الديني ينبغي أن يدرج كمادة دائمة في المناهج الدراسية، مع توقف حضور التلاميذ على رغبة الأبوين. وبذلك انتهت المظاهرة وتفرق المشاركون بعد توقيع الإعلان المشترك بقليل.

وتواصل التحسن في العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وتوجت زيارة رئيس إندونيسيا، سوزيلو بامبانغ يودويونو، إلى تيمور – ليشتي في ٨ و ٩ نيسان/أبريل. وأثناء تلك الزيارة، وقّع وزيرا الخارجية في تيمور – ليشتي وإندونيسيا الاتفاق المؤقت بشأن الحدود، والذي سيدخل حيز النفاذ في ٨ أيار/مايو وهو يحدد ٩٦ في المائة تقريبا من الحدود البرية بأسرها. ويتعلق معظم الجزء المتبقي والبالغة نسبته ٤ في المائة بجيب أوكوسي.

وظلت العلاقة بين القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة حراسة الحدود التيمورية تتطور بمساعدة من فريق الاتصال العسكري التابع للبعثة. ومع ذلك، ففي ٢١ نيسان/أبريل، تبادلت وحدة حراسة الحدود النار مع عسكريين إندونيسيين، ذُكر أنهم كانوا يلاحقون جماعة من المهربين عند الحدود بين البلدين. وخلال تبادل إطلاق النار، أصيب أحد الجنود الإندونيسيين بطلق ناري في ساقه. وتقوم الشرطة التيمورية والقوات المسلحة الإندونيسية بتحقيقين مستقلين للتثبت من جميع الظروف المحيطة بإطلاق النار. وقد يسَّر ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة عقد اجتماعين بين وحدة حراسة الحدود والقوات المسلحة الإندونيسية لتبادل المعلومات، وهم يواصلون مساعدة كلا الطرفين على إجراء تحقيق حيادي. غير أن القوات المسلحة الإندونيسية ألغت اجتماعا ثالثا مع وحدة حراسة الحدود وذكرت أنها لن تشترك في مزيد من المحادثات مع الوحدة حتى تكون الشرطة التيمورية مستعدة لتشاطرها نتائج التحقيق.

وتبرز تلك الحادثة الحاجة المتواصلة إلى وجود للأمم المتحدة لتيسير التفاعل بين وحدة حراسة الحدود والجيش الإندونيسي. وهناك أيضا حاجة إلى مساعدة إضافية في مجال التدريب لدعم تطور وحدة حراسة الحدود وتمكينها من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن الاتصالات مع نظرائها الإندونيسيين بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، حينما تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وبالمثل، وعلى الرغم من الروح المهنية التي أظهرتها وحدة التدخل السريع أثناء المظاهرة الأخيرة في ديلي، إلا أنها لا تزال تعتمد إلى حد كبير على نصائح مكوّن الشرطة المدنية التابعة للبعثة. وتتطلب أيضا وحدات متخصصة أخرى تابعة للشرطة التيمورية، مثل وحدة الشرطة الاحتياطية ووحدات الهجرة والبحرية مساعدة تدريبية إضافية لكي تصبح مكتفية ذاتيا بالكامل في أداء مهامها.

وفي ما يتعلق بمؤسسات الدولة في تيمور – ليشتي ومؤسساتها الإدارية، أحرز تقدم إضافي صوب إدماجها، بمساعدة من الاستشاريين المدنيين التابعين للبعثة. وتم تدعيم الملكية المحلية، وخاصة في القطاع المالي. ومع ذلك، لا يزال عمل النظام القضائي يعتمد على دعم الاستشاريين الدوليين الذين يوفرون النصح القانوني للحكومة والتدريب

للمسؤولين القضائيين ولا يزالون يؤدون وظائف إدارية رئيسية.

وفي ذلك السياق، فإن قرار مجلس الأمن بالإذن بإنشاء بعثة متابعة لمدة عام واحد في تيمور - ليشتي سيمكِّن الأمم المتحدة من الإسهام الإضافي صوب الوفاء بما تبقى للبلد من احتياجات إلى المساعدة.

وزرت تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، ويمكنني أن أؤكد للأعضاء، أنه، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) لا يفي تماما بتوقعات الحكومة التيمورية، إلا أنها رحبت باتخاذه وبالمساعدة الإضافية المترتبة عليه من أجل استمرار تطوير مؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي ووكالات الأمن الداخلي فيها.

وأثناء زيارتي لتيمور - ليشتي، أتيحت لي فرصة مناقشة خطة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مع الحكومة التيمورية وقيادة البعثة. وتندرج بعض عناصرها الرئيسية في التقرير المعروض على المجلس. وفي الوقت الحالي، تم الانتهاء من تخصيص ٤٥ منصبا لاستشاريين مدنيين متفقا عليها لمختلف مؤسسات الدولة التيمورية بالتشاور مع حكومة تيمور - ليشتي.

وتنظر البعثة الآن في مؤهلات الاستشاريين الدوليين المنتشرين في تيمور - ليشتي من أجل تقييم مدى وفائهم بالمتطلبات الجديدة. والذين تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة الجديدة تمت التوصية بالاحتفاظ بهم لسنة أخرى. ومع ذلك، فمن المقدر أن لا تشتمل القائمة الحالية بالمستشارين على المؤهلات المطلوبة لما يقرب من ٢٣ منصبا جديدا من بين المناصب الـ ٤٥ الموافق عليها. ويجب أن يتم الإعلان عن تلك المناصب. وسيظل جميع المستشارين الحاليين في مواقعهم حتى يتم نشر المستشارين الجدد، للحيلولة دون حدوث ثغرات في تقديم المساعدة ولكفالة الانتقال السلس. وستكون مواصفات الوظيفة لكل مناصب المستشارين متاحة للدول الأعضاء المهتمة.

وفيما يتعلق بمستشاري الشرطة الـ ٤٠ الموافق عليهم بموجب القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، ستتمثل مهمتهم الأولية بتقديم تدريب هادف للوحدات المتخصصة للشرطة التيمورية، بما فيها وحدة التدخل السريع، ووحدة الشرطة الاحتياطية، ووحدة الهجرة، ووحدة البحرية ووحدة الأمن القومي. وسيغطي التدريب مجالات تتراوح من تقنيات مكافحة الشغب واستخدام الأسلحة النارية وصيانتها إلى الهجرة والاتجار بالبشر، ومهارات الملاحة والحماية عن كثب.

وسينفذ أغلب التدريب في دورات لتدريب المدربين لكفالة الانتشار والنقل المستدام للمهارات. كما سيقدم التدريب المتخصص لوحدة حراسة الحدود التابعة للشرطة التيمورية. ولذلك الغرض، يأذن القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بنشر ٣٥ مستشارا إضافيا، سيكون ١٥ مستشارا منهم مستشارين عسكريين.

وكما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام، سيتم شغل الـ ٢٠ منصبا الأخرى بمستشاري تدريب الشرطة، الذين سينصب اهتمامهم على نقل مهارات الشرطة إلى وحدة حراسة الحدود. وستشمل تلك المهارات مهام الشرطة للمجتمعات المحلية في مناطق الحدود، وجمع الأدلة والتعامل مع المشتبه فيهم، فضلا عن المعرفة بقانون الهجرة وتشريعات الجمارك، ومهارات الاتصالات وإجراءات الإبلاغ. وسيقدم المستشارون العسكريون الـ ١٥ المساعدة لمستشاري الشرطة الإضافيين الـ ٢٠ في تدريب وتعليم وحدة حراسة الحدود في مجال إدارة الحدود. وتحقيقا لتلك الغاية، جرى تطوير مفهوم مشترك للعمليات يتيح للشرطة والمستشارين العسكريين أن

يكونوا متواجدين في المناطق الحدودية الثلاث بوبونارو وسواي وأوكوسي.

وسيركز المستشارون العسكريون لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (المكتب) على تنسيق الاتصالات بين وحدة حراسة الحدود والجيش الاندونيسي، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة بين القادة واجتماعات حدودية. ويكمن الهدف من برنامج المساعدة المشترك هذا في تمكين وحدة حراسة الحدود من الاضطلاع بالمسؤولية التامة عن إدارة الحدود ومن التفاعل بشكل مستقل مع القوات المسلحة الاندونيسية على الصعد المناسبة بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٦.

وفي حالة المستشارين المدنيين، سيتم الإبقاء على بعض المستشارين الحاليين من الشرطة، بينما سيتم استبدال آخرين للوفاء بالمتطلبات الجديدة للتدريب المتخصص. وفي ذلك الصدد، تم بالفعل إتمام انتقاء أولئك المستشارين من الشرطة الذي يملكون المهارات الملائمة للخدمة المتواصلة في المكتب. وبالمثل، سيظل بعض من الضباط العسكريين الحاليين في تيمور – ليشتي لبضعة أسابيع حتى ما بعد ٢٠ أيار/ مايو بغية كفالة الانتقال السلس من البعثة إلى المكتب.

يعلم أعضاء المجلس أن القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) لم يأذن بنشر القوة الأمنية الاحتياطية المؤلفة من ١٤٤ شخصا، الموصى بها في تقرير الأمين العام (S/2005/99) المؤرخ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

وأثناء زيارتي الأخيرة إلى تيمور – ليشتي أتيحت لي فرصة السفر إلى المنطقة الحدودية، حيث تلقيت إحاطة إعلامية من مفارز البعثة المنتشرة هناك حول الآثار المترتبة على انسحابها الوشيك. ومن الواضح أن مغادرتها ستخلق بعض الفجوات. فهي لم توفر بوجودها رادعا قويا ضد الأنشطة الإجرامية وحضورا مطمئنا فحسب، بل كفلت أيضا – من خلال الخدمات التي قدمتها الوحدة الهندسية – صيانة الطريق البري من ديلي إلى الحدود. وذلك الطريق البري يتوقع أن يصبح سلوكه متعذرا من دون تلك المساهمة، لا سيما أثناء موسم الأمطار.

وخدمات الوحدة الطبية من المستوى الثاني من المكون العسكري سيفتقدها موظفو الأمم المتحدة وكذلك المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لإجلاء قوات البعثة أن تكون له آثار على أمن موظفي الأمم المتحدة. لذلك فإن المشاورات ستجرى مع حكومة تيمور – ليشتي، وكذلك مع البلدان المجاورة، بهدف وضع الترتيبات اللازمة، على أساس طارئ، لكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة الموفدين إلى تيمور – ليشتي.

وعندما كنت في تيمور – ليشتي أتيحت لي أيضا فرصة تلقي إحاطة إعلامية عن عملية الجرائم الخطيرة، وأن ألتقي بموظفين من وحدة الجرائم الخطيرة، ووحدة محامي الدفاع، والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة. وأود أن أقول إنهم قد أنجزوا، استنادا إلى كل المطلعين على أعمالهم، مهمة بمستوى مهني عال في ظل ظروف صعبة حافلة بالتحديات. ولكن من المقرر، كما يعرف أعضاء المجلس، واستنادا إلى القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) المتخذ في ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤، إنهاء عملية الجرائم الخطيرة في غضون أيام قليلة، في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

ومن ناحية أخرى، وكما جاء في التقرير المعروض على المجلس، قام الأمين العام بتشكيل لجنة من الخبراء تجري حاليا استعراضا لعمليات المحاكمات على انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩. ولجنة الخبراء رفعت إلى الأمين العام طلبا بتعليق تصفية وحدة الجرائم الخطيرة ريثما تعرض النتائج التي تخلص إليها اللجنة

إلى المجلس والى أن يتسنى للمجلس النظر فيها. ومن المتوقع أن ترفع لجنة الخبراء تقريرها بنهاية الشهر، عقب زيارة اللجنة المقبلة إلى جاكرتا، المقرر أن تتم من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. وريثما يتم ذلك تقرر الإبقاء على ١٠ موظفين بوحدة الجرائم الخطيرة أثناء مرحلة تصفية البعثة بغية كفالة الاحتفاظ بنسخة كاملة من كل السجلات التي جمعتها وحدة الجرائم الخطيرة، عملا بالفقرة ٩ من القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه لئن كان معظم الفضل عن التقدم الرائع المحرز في تيمور – ليشتي يعود إلى الزعماء التيموريين والشعب التيموري، لا شك في أن البعثة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قبلها قد قدمتا مساهمة رئيسية في هذه العملية التاريخية. وثمة عمل كثير ينبغي إنجازه، وإن المكتب سيبذل قصاراه لتقديم مساهمة أكبر في الأشهر الإثنى عشر القادمة في جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

لكن المزيد من الدعم السخي من المجتمع الدولي سيظل لا غنى عنه لتوطيد المكاسب الرائعة التي تحققت حتى الآن في بناء مؤسسات دولة قابلة للاستدامة ولتمكين شعب تيمور – ليشتي من إقامة دولة مستقرة ديمقراطية ما برح يسعى إليها بعزيمة وشجاعة كبيرتين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على بيانه.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أشكرك على عقد هذه الجلسة العلنية عن تيمور – ليشتي، وهي بلد جار لنا في المنطقة، في وقت وصلت فيه مرة أخرى إلى مفترق طرق هام في عمليتها لإقامة دولة ديمقراطية آمنة قادرة على البقاء. وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية اليوم عن عملية انسحاب بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (البعثة) وعن الطريقة التي ستنفذ بها ولاية البعثة اللاحقة، مكتب الأمم المتحدة في تيمور ليشتي (المكتب).

لئن كنا نقدر المكاسب الكبيرة التي تحققت بفضل تصميم وحزم الشعب التيموري بدعم ومساهمة من المجتمع الدولي في عملية بناء الأمة في تيمور – ليشتي، فإننا نشاطر الأمين العام استنتاجه بأنه ما زال هناك ما ينبغي عمله، ولا بد من تقديم مزيد من الدعم السخي للمحافظة على المكاسب الكبيرة التي تم إنجازها حتى الآن والبناء عليها في المستقبل.

لقد اعتمد مجلس الأمن بتوافق الآراء في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي يأذن بإنشاء المكتب كخلف للبعثة. وذلك التغيير لطبيعة وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة انتقالية سياسية خاصة، هو تقدير للخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها لتهيئة بيئة أمنية هادئة ومستقرة وسلمية بصفة عامة في تيمور – ليشتي، وللمنجزات السياسية الهامة في ذلك البلد.

وتشمل تلك المنجزات السياسية إجراء انتخابات محلية في ثلاث دوائر شرقية، وإحراز تقدم في بناء المؤسسات – خاصة إقرار تعيين أمين مظالم معني بحقوق الإنسان والعدالة – وتحقيق المزيد من التحسن في العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا – مثل توقيع الاتفاق المؤقت لخط الحدود وإنشاء لجنة الحقيقة والصداقة. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن ثمة فرصة كبيرة للتكامل بين عمل لجنة الحقيقة والصداقة ولجنة الخبراء التي عيّنها الأمين العام من أجل تلبية الحاجة إلى إعمال العدالة بشكل فعال فيما يتعلق

بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في تيمور – ليشتي عام ١٩٩٩.

وبوصف بلدي أحد المساهمين بأفراد في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، فإنه مستعد لمواصلة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونرحب بالتحديد الشامل الذي قام به الأمين العام للمجالات التي سوف تُستخدم فيها موارد المكتب لبناء قدرات المؤسسات العامة في تيمور – ليشتي في مجالات العدالة، وحقوق الإنسان، والشرطة الوطنية وغيرها من جوانب الإدارة العامة. ويرحب وفدي أيضا بالدور الهام لمختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الآن الدعم لتيمور – ليشتي، والتي ستستمر في تقديمه في الفترة الانتقالية، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة، وستقوم حتى بدور أكبر بينما تنتقل تيمور – ليشتي إلى إطارها الإنمائي المستدام. ومع ذلك، يشير وفدي إلى اثنتين من ملاحظات الأمين العام، واللتين أشار إليهما أيضا الأمين العام المساعد العنابي.

أولا، سيكون من الضروري أن يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد سبل بديلة لتحقيق عدد من المتطلبات الهامة في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالخطوات التي اقترحها الأمين العام في تقريره لضمان الحفاظ على الاستمرارية في المهام الهامة والحاسمة التي سيتم إنجازها بعد نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم.

ثانيا، إلى جانب الدعم الذي سيقدمه مكتب الأمم المتحدة، ستكون المساعدة الدولية الإضافية ضرورية لضمان استمرار التقدم. ويلاحظ وفدي بصفة خاصة قلق الأمين العام في ما يتعلق بالحاجة إلى المساعدة من أجل تعزيز استقرار البلد، والترتيبات التي تنفذ في حالات الطوارئ لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة أن يشير في تقاريره التي سيقدمها إلى مجلس الأمن، إلى التطورات التي تحدث في المشاورات التي ستُجرى لضمان المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف في ما يتعلق بالملاحظتين اللتين تبعثان على القلق لدى الأمين العام واللتين ذكرتهما للتو.

أخيرا، يود وفدي أيضا أن يعرب عن شكره للجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص هاسيغاوا، وأيضا موظفوه في بعثة الأمم المتحدة، وأن يشيد بهذه الجهود، وكذلك للدعم الذي قدموه إلى زعماء وشعب تيمور – ليشتي وهم يتصدون للتحديات الجسيمة لبناء دولة تيمور – ليشتي.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العامة في وقت مناسب جدا حيث تتحول فيه تيمور – ليشتي من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وهي بعثة لحفظ السلام، إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، الذي هو بعثة سياسية خاصة تركز على بناء السلام.

في البداية، نلاحظ بارتياح ما تحقق من منجزات ملموسة وتقدم أثناء ما تُسمى مرحلة التوطيد الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وخاصة التحسينات التي شوهدت في الحالة الأمنية، وفي مؤسسات الدولة وقدراتها، وفي تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. والتسوية السلمية التي تمت مؤخرا للمظاهرات التي بدأها زعماء الكنيسة، كما وُصفت في تقرير الأمين العام (S/2005/310)، مثال على توطيد الديمقراطية في تيمور – ليشتي. ونشيد أيضا إشادة بالغة بتعزيز علاقات تيمور – ليشتي مؤخرا مع البلدان المجاورة لها، بما فيها إندونيسيا.

وإدراكا من حكومتي للحاجة المستمرة إلى المساعدة من المجتمع الدولي لأجل بناء القدرات المؤسسية في تيمور –

ليشتي، بما في ذلك المساعدة في مجالي الجهاز القضائي والشرطة، فإنها ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بالإجماع، الذي يجيز إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا وموظفيه في بعثة الأمم المتحدة على جهودهم الحثيثة لمساعدة حكومة تيمور – ليشتي وشعبها على دفع عملية السلام والتنمية قدماً. ونتوقع أن تستمر الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والدول الأعضاء، في تقديم المساعدة لبناء الدولة في تيمور – ليشتي خلال فترة السنة المتبقية، على أن يكون مكتب الأمم المتحدة محور ذلك. وسيمثل العام المقبل دلالة أخيرة على الإسهام المباشر للأمم المتحدة. ومن أجل إنجاح ذلك المسعى، ستقدم اليابان دعما كبيرا ومتواصلا لتيمور – ليشتي. وفي رأينا أنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أن يؤدي دورا تنسيقيا حتى يجمع بفعالية كل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتيمور – ليشتي في المستقبل.

واليابان، بوصفها صديقا في آسيا، شاركت بشكل أساسي في الجهود المبذولة لمساعدة تيمور – ليشتي في عملية الحفاظ على سلامها وتعزيز مكاسب السلام، من خلال بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المتعددة الأطراف والثنائية. وفي اجتماع شركاء تيمور – ليشتي الإنمائيين الذي عُقد في ديلي في نيسان/أبريل، تعهدت اليابان بمواصلة دعمنا الثنائي لتيمور – ليشتي وتعزيزه، وهو الدعم الذي يشمل إرسال خبراء لتدريب الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية.

أخيرا، تعتقد حكومتي أنه يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة لإتمام عمليات حفظ السلام. وينبغي للبلدان المتلقية لهذه العمليات أن تأخذ تلك المسألة في الاعتبار وأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي ذلك الصدد، فإن تيمور – ليشتي نموذج هام لبلد تُنفذ فيه استراتيجية الإتمام هذه من خلال الجهود الحثيثة للأمم المتحدة والبلد المتلقي. وتأمل اليابان أن ترى عمليات أخرى لحفظ السلام تضاعف جهودها لتنفيذ ولاياتها وفقا لاستراتيجيات إتمام تناسب الحالات الخاصة بها في الميدان.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر الأمين العام على تقريره عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية.

في غضون بضعة أيام، ستحتفل حكومة تيمور – ليشتي وشعبها بالذكرى السنوية الثالثة لاستقلالهما. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وبمساعدة من المجتمع الدولي، تغلب شعب تيمور – ليشتي على كل صعوبة واتخذ خطوات أولية مشجعة في مختلف مجالات بناء الدولة. فلقد أجرت تيمور – ليشتي مؤخرا عددا من الانتخابات المحلية وتصدت بالشكل الملائم لمشاكل وصعوبات محلية. وما فتئت علاقاتها مع البلدان المجاورة لها تتحسن وتتطور. ونتشاطر مع حكومة تيمور – ليشتي وشعبها الإحساس العميق بالإنجاز إزاء ما تحقق. ولدينا اعتقاد راسخ أن تيمور – ليشتي المستقلة والحرة ستواصل إظهار النشاط والحيوية خلال مسيرتها على طريق البناء السلمي للدولة.

ويجب التنويه بأن تلك المنجزات انعكاس للعمل المضني لبعثة الأمم المتحدة ولإسهاماتها في السنوات الثلاث الماضية. فلقد نفذت البعثة ولايتها ورافقت البلد الحديث النشأة عبر التقلبات الملازمة لبناء الدولة. وأتمت البعثة ولايتها بطريقة ممتازة. واكتسبت مصداقية للأمم المتحدة وأشاد بها

شعب تيمور – ليشتي والشعوب من كل حدب وصوب. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن الامتنان لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة وللممثل الخاص للأمين العام وأسلافه وأن أشيد بهم.

وعلى الرغم من أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية على وشك الانتهاء فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته سيواصلان مساعدة تيمور – ليشتي. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2005/310) فإن الخطوات التالية صوب بناء المؤسسات يمكن أن تتخذ عن طريق الأنشطة القوية لبناء القدرات. ونأمل في أن يكون مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، الذي سينشأ قريبا، واضحا من البداية فيما يتعلق باتجاهه وفي أن يركز على تجربة إدارة النقل ومهارات أخرى لضمان إنشاء فريق إدارة تيموري مهني مستقل تماما في موعد مبكر.

وكررت حكومة وشعب تيمور – ليشتي بيان أنهما سيقيمان، من أجل الاستقرار على الأمد الطويل، علاقات حسن الجوار القائمة على التعاون مع البلدان المجاورة وسيتناولان على نحو سليم المسائل العالقة. وذلك سيكون حقا في مصلحة حكومة وشعب تيمور – ليشتي، وسيساعد أيضا في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم ويؤيد ذلك القرار من جانب حكومة تيمور – ليشتي.

وأود ختاما أن أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة إيلاء اهتمامه وتقديم دعمه لتيمور – ليشتي لمساعدتها في تحقيق التقدم في بناء الأمة على نحو سلمي.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المناقشة المفتوحة اليوم هذه المرة حول قضية ذات نهاية سعيدة. إن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية تنتهي نهاية ناجحة. نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للبعثة على نحو عام ولأفرادها، وعلى نحو خاص الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا. إن تفانيهم ونهجهم المهني وفعاليتهم يقتدى بها. وبفضل بعثة الأمم المتحدة استطاعت تيمور – ليشتي تحقيق مستوى من الاستقرار سيسمح لها، من الآن فصاعدا، بأن تركز على بناء مؤسساتها وعلى تحسين رفاهة شعبها.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد قطعت تيمور – ليشتي شوطا طويلا منذ الاستقلال، في أيار/مايو ٢٠٠٢، لسبب رئيسي هو تصميم وجهود مواطنيها والالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي. ووفرت بعثة الأمم المتحدة دعما حاسما خلال تلك الرحلة الطويلة. ويشكل إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إعادة تأكيد على التزامنا بأن نرى إنجازا تاما لهذه الرحلة.

وثمة عمل لا يزال من اللازم إنجازه. ويسرنا أن نرى التعزيز المستمر للعلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وكان البرهان على ذلك الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس إندونيسيا لتيمور – ليشتي. ويسرنا أيضا أن نرى تطورات مشجعة أخرى، مثل التقدم في إقامة إطار تيمور – ليشتي القانوني. ولكن معالجة مشاكل الماضي الصعبة، وعلى وجه الخصوص انتهاكات حقوق الإنسان ومسألة مكافحة الإفلات من العقاب، لا تزال فصلا مفتوحا.

تؤيد اليونان مقترحات الأمين العام فيما يتعلق برد فعل المجتمع الدولي على طلب السلطات التيمورية للمساعدة. وفي نفس الوقت نعتقد اعتقادا قويا بقيمة الإجماع في مجلس الأمن. والقرار بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي اتخذ بالإجماع. ولذلك يجب علينا الآن أن

نحول تركيزنا إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والوفاء بولايته: الدعم النشيط لبناء المؤسسات الحرج على نحو ديمقراطي، وبخاصة فيما يتعلق بالشرطة، وتوفير التدريب في ميادين الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان. إن بناء نظام ديمقراطي مستقر وآمن لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي هدف يتشاطره المجتمع الدولي مع الشعب التيموري.

وإذ تتحرك تيمور – ليشتي إلى الفصل التالي فإن التحدي الماثل هو توطيد التقدم المنجز حتى الآن وتمهيد الطريق صوب مستقبل أفضل للسلام والاستقرار والازدهار لشعب البلد وللمنطقة برمتها. وفي هذا الصدد فإن دور مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بالغ الأهمية ونحن على استعداد لمدها بكل الدعم والوسائل الضرورية.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن تيمور – ليشتي.

نود أن نشكر السيد هادي العنابي وأن نحييه على عرضه التقرير الممتاز للأمين العام (S/2005/310) الذي يستعرض النشاطات النهائية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ويستكمل معلوماتنا عن الإعداد لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، كما أذن به مجلس الأمن مؤخرا. وتواصل تنزانيا تقديم دعمها الكامل لعمل الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

ومما تشجعنا التطورات الإيجابية التي سجلت في تيمور – ليشتي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ومما زاد من تعزيز الديمقراطية إجراء انتخابات محلية في بضع مناطق، والتغلب على عقبات صغيرة هنا وهناك. ومما يشجع أيضا ملاحظة وجود قدرة قيادية على الحل السلمي لاختلافات يمكن أن تسبب الفرقة، كما كانت حالة تسوية خلاف مؤخرا على تدريس الدين في المدارس.

إن بناء مؤسسات الدولة الرئيسية، خصوصا النظام القضائي، يستغرق وقتا. نود أن نحيي التقدم المنجز بسرعة في وضع أساس إقامة العدالة في تيمور – ليشتي، بالنظر إلى أن ذلك عنصر هام في الجهد المستمر لإعادة بناء وإقامة سيادة القانون في البلد.

ونلاحظ بتقدير التعاون الذي قدمته كل من تيمور – ليشتي وإندونيسيا إلى لجنة الخبراء المستقلة الذين عينهم الأمين العام لاستعراض محاكمات الذين قاموا بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة. ونثق بأن تقرير لجنة الخبراء سيعزز عمل لجنة الحقيقة والصداقة التي أنشأها البلدان مؤخرا.

إن تعزيز العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا المجاورة يحظى بالأولوية. وزيارة الرئيس سوزيلو بامبانغ يودويونو لتيمور – ليشتي في ٨ و ٩ نيسان/أبريل والتزامه بحل القضايا العالقة بين البلدين، تشمل الأمن على الحدود والحدود البحرية ومركز اللاجئين من تيمور – ليشتي المقيمين في إندونيسيا، يشكلان إجراء إيجابيا جدا للتفاهم والمصالحة وحسن الجوار. والتعاون الثنائي الموسع عامل رئيسي لحل المسائل المتبقية بما فيه مصلحة البلدين. ونود أن نحيي هذا التطور العالي المستوى المشجع ونأمل في أن يمد هذا التعاون ليشمل مسائل حساسة عالقة، بما في ذلك مقاضاة الذين اقترفوا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في تيمور – ليشتي.

ونلاحظ مع الارتياح النمو خطوة خطوة لمؤسسات الدولة التيمورية، مدركين تماما أن الدعم الدولي غير المعاق ستبقى الحاجة إليه بعد بعثة الأمم المتحدة لضمان نمو دولة لها مقومات البقاء.

إن بعثة المتابعة التابعة للأمم المتحدة لمدة سنة واحدة، مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، التي ستركز على نقل المعرفة والمهارات، تشكل خطوة هامة صوب الملكية التيمورية الكاملة لعملية بناء الأمة. وبينما نشكر جميع الذين أسهموا في نجاح بعثة الأمم المتحدة، نرحب بمكتب الأمم المتحدة؛ ينبغي لنا أن نضمن أن يحقق نفس القدر من النجاح في ولاية المتابعة التي يتولاها. وبعث الأمين العام بإشارة تفيد بتوقع النقص في الموارد اللازمة في إطار مكتب الأمم المتحدة، وهو النقص الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسده. والموارد الإضافية ستزيد من إضفاء الاستقرار على أمن تيمور – ليشتي وستعزز مؤسسات الحكم الديمقراطي فيها. ودعوة الأمين العام ينبغي الإصغاء إليها باستجابة حسنة التوقيت ووافية بالغرض.

وفي وجه الفقر والبطالة عن العمل والأمية، وهي من المشاكل التي لا تزال تحيق بتيمور – ليشتي، يمكن لجهود بناء الأمة أن تتعثر. والدعم الخارجي للمساعدة في مكافحة هذه المشاكل ستستمر الحاجة إليها حتى بعد اختتام ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

إن مزيجا من التأييد الشعبي والقيادة النشطة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية المركّزة والحكم الديمقراطي قد وضع تيمور – ليشتي على المسار المؤدي إلى أن تصبح بلدا مزدهرا نابضا بالحياة. ومواصلة الدعم الدولي مطلوبة لتحقيق الهدف المحدد المتمثل في ترسيخ مركز الدولة وطريق التنمية المستدامة، الذي اختطه تيمور – ليشتي وحددته بوضوح.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بمشاركة المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديري لآخر تقارير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أشيد بالسيد العنابي على إحاطته الإعلامية، التي أوضحت، مرة أخرى، أداء بعثة الأمم المتحدة الجيد في تنفيذ ولايتها.

وسأتكلم بإيجاز شديد. إن رومانيا، بوصفها بلدا منضما، تعلن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير هوشيت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي البعثة السياسية الخاصة للمتابعة في تيمور – ليشتي، تؤيد رومانيا النهج الوارد في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥). وترى رومانيا أنه عمل توازني سليم بين ضرورة الإقرار بإكمال عملية حفظ سلام ناجحة للأمم المتحدة واستيفاء غرضها، من ناحية، ومن الناحية الأخرى متطلبات استمرار دعم الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع الإنجازات القيِّمة فيما بعد الصراع ضحية لاستمرار التحديات.

وبالتالي فإننا لاحظنا مع الارتياح المؤشرات الواردة في التقرير على إحراز تقدم هام من حيث الاستقرار والتنمية وتعزيز الديمقراطية ومؤسسات الدولة في تيمور – ليشتي. وتعزى تلك التطورات، إلى حد كبير، إلى العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ويشجعنا أيضا التحسن المستمر في التعاون بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، الذي، نأمل، أن يحقق مزيدا من التقدم في حل المسائل المعلّقة، بما في ذلك إكمال ترسيم الحدود البرية.

وفي الوقت نفسه، نوافق على الأدلة المقدمة في تقرير الأمين بشأن التحديات المتبقية. ولا نريد الإطالة بلا موجب بشأنها، اللهم إلاّ أن نعيد التشديد على ضرورة مواصلة المساعدة الدولية والثنائية لتيمور – ليشتي، بهدف تحقيق اعتمادها على نفسها اعتمادا كاملا. وللأمم المتحدة دور أساسي تضطلع به في ذلك الإطار. والولاية التي صيغت لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي – ولاية بعثة جديدة

يغلب عليها البعد السياسي والمدني، تحتفظ في نفس الوقت بوجود معقول في شكل مستشارين عسكريين – مضبوطة بشكل كاف للوفاء بتلك المتطلبات والتطلعات.

وأود أن أدلي بتعليق أخير بشأن موقف رومانيا فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في عام ١٩٩٩. وقد أعربنا عن ترحيبنا بإنشاء الأمين العام لجنة من الخبراء، وكذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي تيمور – ليشتي وإندونيسيا بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والصداقة. وينطوي التدبيران على إمكانية إحداث أثر في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. ونحن نشجع التنسيق بين اللجنتين. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تتعاون كل الدول الأعضاء مع عملهما.

السيد بواريه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأقصر بياني على الإدلاء ببضع تعليقات.

أولا، إننا نهنئ شعب وسلطات تيمور – ليشتي بالتقدم المحرز في ذلك البلد في السنوات الثلاث منذ الاستقلال. وقد عُززت مؤسسات الدولة، والديمقراطية آخذة في التطور.

ثانيا، بينما تستعد بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لتسليم مهمتها، نود أن نشارك زملاءنا في تهنئة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، وموظفيه بإسهامهم الحاسم في نجاحها.

ثالثا، بالرغم من أن الشعب التيموري يتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الاستقرار الطويل الأجل، فإن الأمم المتحدة، كما قال السيد العنابي، ستوصل الاضطلاع بدور داعم أساسي من خلال مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونحن واثقون كل الثقة بعمل الأمانة العامة المتواصل خلال مرحلة توطيد السلام. وأشير إلى أن هذا يقدِّم مثلا جيدا قبل المناقشة التي سنجريها هنا بشأن هذا الموضوع بعد بضعة أيام.

أخيرا، أود أن أشدد مع الارتياح على التحسن المستمر في العلاقات بين تيمور – ليشتي وجيرانها، وأولهم إندونيسيا. وزيارة رئيس إندونيسيا والاتفاق الذي تم التوقيع عليه بشأن ٩٦ في المائة من الحدود البرية دليل على ذلك. وسنظل نتابع على نحو وثيق التقدم في المستقبل بشأن مسائل الحدود المتبقية. وسنظل نولي أعظم الأهمية لعمل لجنة الخبراء المعنية بالجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

السيد زينصو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نحن، أيضا، نود أن نشكر مساعد الأمين العام، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن بتقرير الأمين العام عن نهاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن ممتنون على المعلومات التي قدمها فيما يتعلق بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونرحب بالسرعة التي تتخذ بها الترتيبات لسد الفجوة بين انسحاب بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية والبعثة السياسية الخاصة للمتابعة.

ورغم أن قوام مكتب الأمم المتحدة أقل من المستوى الذي طلبته السلطات التيمورية وأوصى به الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/2005/310، فإن إنشاءه، وولايته، على نحو ما حددها القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، يعبران تعبيرا ملموسا عن عزم المجتمع الدولي على ضمان الانتقال السلس واستمرار الوجود الدولي في المرحلة الجديدة التي بدأت للتو – نقل السلطات وترسيخ ما تم إنجازه منذ استقلال تيمور– ليشتي.

ونود أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية وللممثل الخاص للأمين العام على العمل الممتاز الذي أُنجز في دعم التعمير وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في تيمور – ليشتي. ونحن نشاطر الأمين العام فخره بما قدمته الأمم المتحدة من إسهام لا يقدر بثمن لتيمور – ليشتي، ونشيد بتصميم شعب وحكومة تيمور – ليشتي على توطيد السلم والاستقرار في البلد. ونرحب بالإجراءات التي اتخذت مؤخرا بغية تعزيز الإطار القانوني للبلد ولتحقيق الاستقرار في المناخ السياسي، مثل سن القانون المتعلق بالمجلس الأعلى لشؤون الدفاع والأمن، ووضع القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وإقرار البرلمان تعيين أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة في تيمور – ليشتي، وكذلك معالجة مسألة التعليم الديني. ونشيد بالنضج الكبير الذي أظهرته الأطراف التيمورية في التعامل مع هذه المسائل الحساسة.

وإن التحسن المستمر في الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتزام الحكومة التيمورية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أمران مشجعان للغاية، وكذلك التحسن المستمر في علاقات حسن الجوار مع إندونيسيا وأستراليا. وفي هذا الصدد، نرحب بصفة خاصة بالزيارة التي قام بها الرئيس الإندونيسي لتيمور – ليشتي والتوقيع خلال تلك المناسبة على الاتفاق المؤقت لخط الحدود. ونأمل أن تنتهي عملية ترسيم الحدود قريباً. والموعد النهائي الذي حدده الجانبان يبين أنهما يرغبان في إحراز تقدم بشأن هذا الملف، ونشجعهما على ذلك.

وكل هذه الجوانب الإيجابية تقنعنا بأن تيمور – ليشتي قطعت شوطاً هاماً في مسيرتها نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. ويبشر هذا التقدم الملحوظ بالخير للبلد في المستقبل.

وفي الختام، تود بنن أن تضم صوتها إلى كل الأصوات التي طالبت المجتمع الدولي بمواصلة التزامه إزاء تيمور – ليشتي حتى يتوفر لها من الموارد ما تلبي به الاحتياجات الرئيسية المتبقية والتي أشار الأمين العام إلى أن توفيرها يتطلب دعماً دولياً ملائماً. ونرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجالات التالية: تعزيز النظام القانوني، لا سيما فيما يختص بالجرائم الخطيرة؛ وتعزيز الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية؛ وإيجاد ترتيب بديل عوضاً عن عدم نشر قوة الأمن المساعدة التي أوصى الأمين العام بنشرها للتعامل مع انتهاكات الحدود وانسحاب الفريق العسكري – وهي الوحدة الوحيدة المسؤولة عن صيانة الطرق من ديلي إلى الحدود – ورحيل الفريق الطبي.

وتكتسي كل تلك العناصر أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الدولة التيمورية الفتية وتوطيد ما تم إنجازه. ونحث الأمم المتحدة على مساعدة السلطات التيمورية على تعبئة الموارد لإيجاد أفضل الحلول التي تتفق والمصالح الحيوية والتطلعات المشروعة للشعب التيموري.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2005/310)، وتشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد، على عرضه للتقرير في المجلس. كما أود أن أرحب بصفة خاصة بالسفير غوتيريس.

لقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة مهمة رائعة، ونود أن نشيد بكل من شارك في ذلك العمل. ونخص بالشكر الممثل الخاص هاسيغاوا على حسن قيادته والتزامه. فشعب وحكومة تيمور – ليشتي قطعا شوطاً كبيراً في وقت قصير منذ الاستقلال. ولا نملك سوى الإعجاب بهذه الروح وهذا العزم. ونود أيضاً أن نعرب عن التقدير للإنجاز الكبير الذي

حققه المجتمع الدولي، والذي قدم بوضوح نموذجاً ناجحاً لحفظ السلام.

وقد حان الوقت للانتقال إلى دعم تيمور – ليشتي في بناء قدرتها للاعتماد على الذات والحكم الذاتي. ونحن نقدر تماماً التحديات التي ستظل تيمور – ليشتي تواجهها كدولة جديدة. فهي ستظل في حاجة إلى دعم ملموس من أصدقائها، بما في ذلك الولايات المتحدة، لفترة من الوقت. ونأمل أن البعثة السياسية الخاصة الجديدة – مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي– ستوفر ما يلزم من الدعم الإضافي ونقل المهارات لكي يحقق التيموريون المزيد من الاكتفاء الذاتي. وكما قلنا في شباط/فبراير الماضي، فإن هذا الانتقال من حفظ السلام إلى إطار التنمية المستدامة يمثل معلماً إيجابياً بالغ الأهمية في تاريخ تيمور – ليشتي.

وسنظل ملتزمين بتحقيق مساءلة ذات مصداقية عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في عام ١٩٩٩، ونتطلع إلى تقرير لجنة الخبراء التي أنشأها الأمين العام والمكلفة بمراجعة العمليات القضائية الحالية واقتراح إجراءات إضافية، حسب الاقتضاء. ونود أن نشيد بوحدة الجرائم الخطيرة على عملها الدؤوب والدقيق، وأن نعرب عن القلق مرة أخرى إزاء سلامة معالجة الأدلة الهامة التي تجمعها تلك الهيئة. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تحتفظ بنسخة كاملة من ملفات وحدة الجرائم الخطيرة، كما نص على ذلك القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥). ونرحب بقرار الأمين العام الاحتفاظ بمجموعة رئيسية من الموظفين الدوليين للتأكد من نسخ تلك الملفات.

ولأن تقرير لجنة الخبراء لن يكتمل إلا بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو، فإننا نؤيد إرجاء تصفية وحدة الجرائم الخطيرة إلى أن يتسنى للمجلس النظر في توصيات لجنة الخبراء. ونأمل أن تقوم حكومة تيمور – ليشتي ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، فضلاً عن الشركاء الثنائيين لهذا البلد، بتوفير كل التسهيلات اللازمة للموظفين بغية مواصلة وضع سجل كامل لكل وثائق وحدة الجرائم الخطيرة.

وبوصف الولايات المتحدة واحدة من أكبر المانحين الثنائيين لتيمور – ليشتي، فقد تركزت مساعدتها على إعادة تأهيل الاقتصاد المحلي، والنهوض بالسوق الحرة والمفتوحة، وتعزيز الديمقراطية، وتحسين القطاع القضائي، وتدريب أفراد الشرطة والقوات العسكرية. ونأمل أن يواصل الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف لتيمور – ليشتي العمل مع الشعب والحكومة في ذلك البلد لمواصلة بناء القدرات المؤسسية وتدريب القطاع الأمني.

ومن الأهمية بمكان أن تتحمل حكومة تيمور– ليشتي مسؤولية متزايدة عن مستقبل الدولة. وأثناء هذه السنة الأخيرة من المساعدة السياسية المتخصصة التي ستقدمها الأمم المتحدة من خلال مكتبها في تيمور – ليشتي، نأمل أن تتمكن البعثة من نقل المهارات اللازمة لبناء قدرة تيمور – ليشتي على توفير أمنها، مع التركيز بشكل خاص على عمل الشرطة.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن تيمور – ليشتي. كما أشكر السيد العنابي على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2005/310)، وأهنئ السيد هاسيغاوا على عمله رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإننا نعتبر تجربة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إيجابية للغاية. فالبعثات المتعاقبة التي أرسلتها المنظمة إلى ذلك الإقليم خلال الفترتين الخمسيتين الماضيتين قد أسهمت إسهاماً كبيراً في عملية انتقال تيمور – ليشتي إلى الاستقلال وترسيخ مؤسساتها.

وبالطبع، ما كان يمكن أن يتحقق شيء من ذلك بدون التزام شعب وحكومة تيمور – ليشتي بإرساء دعائم دولة ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة. والرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكتيري والسيد راموس – هورتا وغيرهم من القادة التيموريين، مثل السفير غوتيريس، يستحقون تقديرنا، بل هم وكل شعب البلد.

وبالرغم من كل ذلك التقدم الملحوظ، من الواضح أن مساعدة المجتمع الدولي ستظل ضرورية في السنوات القادمة لضمان استدامة ما تحقق عبر الزمن ومواصلة البناء على ذلك الأساس، كما يرد تفصيلاً في تقرير الأمين العام. ولقد كان ذلك أيضاً هو النهج الذي اتبعه مجلس الأمن عند اتخاذ القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي أنشئ بموجبه مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وكنا نود لو أن القرار اشتمل أيضاً على نشر المزيد من الضباط العسكريين، وهو ما أوصي به الأمين العام وطالبت به حكومة تيمور – ليشتي آنذاك.

وفيما يتعلق بهذا الجانب والجوانب الأخرى من القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، نوافق على ما جاء في التقرير الذي يقول إنه اعتباراً من ٢٠ أيار/مايو، سيكون هناك فراغ في بعض المجالات التي كان يغطيها الدعم الدولي حتى الآن. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعداً للتصرف بسرعة ومرونة إن كان ثمة ظروف تقتضي سعي البلد للحصول على مساعدة دولية لصون الأمن والاستقرار.

إننا نؤمن بأن التوقيع على اتفاق شامل بشأن الحدود بين اندونيسيا وتيمور – ليشتي ما زال مسألة تحظى بالأولوية. وتعزيز العلاقات بين تيمور – ليشتي والدول المجاورة لها، وخاصة اندونيسيا، أمر حيوي. وشكلت زيارة الرئيس يودويونو إلى تيمور – ليشتي في أوائل نيسان/ابريل خطوة إضافية في الطريق السليم الذي يتخذه كلا البلدين. ويسرنا أنه في تلك المناسبة، أكد رئيس اندونيسيا من جديد على التزام بلده بتسوية المسائل المعلقة بين البلدين، وخاصة مسألة اللاجئين في محافظة نوسا تينغارا وترسيم الحدود البحرية والبرية بين البلدين.

وبالنسبة للحدود البحرية، يحدونا الأمل أن يتم التوصل إلى حل مرض في المفاوضات بين أستراليا وتيمور – ليشتي وأن يعود استغلال الموارد الطبيعية للجرف القاري بالفائدة على شعب تيمور – ليشتي. ويجب ألا ننسى أن ذلك البلد يقع في المرتبة الأدنى في آسيا في مؤشر التنمية البشرية وهو بحاجة ملحة إلى الموارد الإضافية التي يمكن توفيرها من استغلال الموارد الطبيعية لبحر تيمور.

وبالنسبة للجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي اتفق عليها الطرفان في ٩ آذار/مارس، فإننا نؤكد من جديد على دعم الأرجنتين لكل المبادرات التي يمكن أن تساعد على توضيح الأحداث البشعة التي وقعت في الماضي ويمكن أن تؤدي إلى إجراء مصالحة حقيقية بين الشعبين، بالرغم من أننا ندرك أن الوقت ضروري لكي تمضي تلك العملية إلى الأمام. كما نؤمن بأن المصالحة يجب ألا تحقق على حساب العدالة؛ ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب. ونؤمن بأن البحث عن تحقيق العدالة يقتضي أيضا معرفة الحقيقة. ونؤيد عمل لجنة الخبراء التي عينها الأمين العام، ويحدونا الأمل أن تتمكن اللجنة من الاضطلاع بمهمتها بالتعاون المثمر مع اللجنة الجديدة للحقيقة والصداقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على دعم الأرجنتين القوي لتيمور – ليشتي في عملية بناء المؤسسات وفي مساعيها لبناء مجتمع ديمقراطي ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبالرغم من أننا نؤمن بأن المسؤولية الأساسية عن بلوغ تلك الأهداف تقع على عاتق شعب تيمور – ليشتي وقادتها، فان للمجتمع الدولي أيضا دورا هاما

يضطلع به. ولذلك السبب فإننا نؤيد الاحتفاظ بوجود كبير للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ما دامت هناك ضرورة لهذا الوجود. ونتعهد بأن نواصل استكشاف خيارات أخرى إذا تعرض للخطر التقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفصلة وعلى عرضه تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2005/310). كما أود أن أشيد بالممثل الخاص للامين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، وبسائر موظفي البعثة على العمل المتميز الذي أنجزوه خلال ولاية البعثة.

في الأشهر الأخيرة استمرت تيمور – ليشتي، بفضل جهود حكومتها وشعبها وبفضل المساعدة القيمة التي قدمتها البعثة، في إحراز تقدم في مختلف المجالات. ولاحظنا مع شعور بالارتياح الإنجازات والتقدم الذي أحرز خلال مرحلة التوطيد النهائية، الأمر الذي يتجلى بوضوح في نجاح الانتخابات المحلية والتعزيز الكبير للمؤسسات العامة للبلد.

ونشعر بالسرور أيضا حيال نوعية العلاقات الثنائية بين اندونيسيا وتيمور – ليشتي، التي شهدت تحسنا حقيقيا في الأشهر الأخيرة بسبب المبادرات التي أطلقها على أعلى مستوى الرئيسان غوسماو ويوديونو. إننا نرحب بذلك التطور الايجابي في العلاقات بين البلدين ونهنئهما على القرار بإنشاء لجنة للحقيقة والصداقة وعلى التوقيع على الاتفاق الذي يغطي ٩٦ في المائة من الحدود البرية. ونحث كلتا الحكومتين على مواصلة معالجة قضية الحدود والقضايا الثنائية الأخرى المعلقة.

وإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بين تيمور – ليشتي واستراليا بشأن الرواسب النفطية البحرية، التي يمكن لاستغلالها أن يساعد على نحو كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية لتيمور – ليشتي.

ولكن التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي بحاجة إلى توطيد. وتقوم الحاجة إلى تقديم المساعدة في مجالات رئيسية بعينها مثل العدالة وحقوق الإنسان ودعم الشرطة ودعم الخدمات العامة الأخرى. وتنتهي ولاية البعثة في ٢٠ أيار/مايو، وإن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، المنشأ عملا بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، سيمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة في مجالي بناء قدرات المؤسسات وتطوير سيادة القانون. كما أن تيمور – ليشتي ستكون بحاجة إلى تقديم مساعدة مالية من المجتمع الدولي ومن المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين لكي تتمكن من بلوغ أهداف خطتها الإنمائية الوطنية ومن كفالة الاستقرار الطويل الأجل.

إننا على ثقة بأن شعب تيمور – ليشتي وقادتها سيحققون النجاح في مسعاهم لبناء الدولة وفي إعادة بناء اقتصاد بلدهم.

السيد جونستون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن الشكر للأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية وأن أشكر، من خلاله، الأمين العام على تقريره عن نهاية الولاية (S/2005/310) والقصة الهامة لنجاح الأمم المتحدة هذا.

إن المملكة المتحدة، أسوة بزميلاتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وبما أن هذه ستكون المناقشة الأخيرة التي يجريها المجلس بشأن تيمور – ليشتي خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، أود أن أشارك الآخرين في الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيروا

هاسيغاوا؛ وبسلفه، السيد كامباليش شارما؛ وبجميع موظفي البعثة على العمل الممتاز الذي أنجزوه وعلى المساعدة التي قدموها لشعب تيمور – ليشتي وللمجتمع الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية.

ومع إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، فإن أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد تدخل مرحلة جديدة. وستصبح المنظمة الآن في موقف يمكنها من إعادة تركيز جهودها على المجالات التي ما زال شعب تيمور الشرقية يتطلب فيها تقديم مساعدة موجهة. ونحن نتطلع، خلال فترة الولاية التي تستمر عاما واحدا، إلى إحراز المزيد من التقدم نحو بلوغ هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة من خلال أنشطة التدريب والتوجيه.

ونظرا لأهمية قضية الحدود، فإننا نشعر بالسرور بشكل خاص لأن تدريب وحدة حراسة الحدود سيشكل أولوية في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونرحب بالتأكيد على أن عمل المستشارين العسكريين ومستشاري شؤون الشرطة الذين يساعدون وحدة حراسة الحدود سيتم تنسيقه بشكل وثيق، ويحدونا الأمل أن يجري تنسيق عمل مستشاري شؤون الشرطة أيضا مع أنشطة جميع المانحين العاملين في مجال تطوير وتدريب الشرطة.

وفي ما يتعلق بالحدود، وبشكل أعم ما يتعلق بتيمور – ليشتي، نود أن نشدد – كما شدد الآخرون – على الأهمية المستمرة للالتزامات الثنائية من المجتمع الدولي بغية تعزيز المساعدة المتعددة الأطراف التي تقدمها الأمم المتحدة.

وبالنسبة لمسألة الجرائم الخطيرة، فإننا نتطلع إلى التقرير المقبل للجنة الخبراء التابعة للامين العام، ونرحب بالإنباء التي تفيد بأن اندونيسيا وافقت الآن على إصدار تأشيرات بغية السماح للجنة بزيارة جاكرتا. ونرحب بحقيقة أن تدابير يجري اتخاذها بغية ضمان علم المؤسسات بالعملية القائمة للجرائم الخطيرة، ونؤيد التعليقات التي أدلى بها الأمين العام بشأن ضرورة احترام ضمانات السرية التي قدمت للشهود بوصفها جزءا من هذه العملية. والأمر المهم بشكل واضح، كما ذكر الآخرون، هو أن الموظفين الأساسيين في وحدة الجرائم الخطيرة سيتم استبقاؤهم بغية مواصلة العمل الحاسم لحماية ووقاية المعلومات ما دامت هناك ضرورة لبقائهم.

أخيرا، أود أن أعرب عن الشكر والتهانئ لسكان تيمور – ليشتي أنفسهم، الذين أنجزوا كثيرا جدا في الأعوام القليلة الماضية. ويبرز تقرير الأمين العام نطاق الأطراف الفاعلة للأمم المتحدة التي تدعم جهد شعب تيمور الشرقية، ولكن الشعب نفسه جدير أيضا بشكرنا على الإسهام الذي يقدمه في هذا التطور الهام.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على عرض تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وهي أنشطة واعدة.

لقد أحرز تقدم مهم في تنفيذ ولاية البعثة في السنوات القليلة الماضية. والحالة الأمنية تتسم بالهدوء والاستقرار، على الرغم من إمكانية حدوث بعض الوقائع والتعامل معها بأسلوب ملائم. لكن من الحقائق أيضا أنه، بعد ٢٠ أيار/مايو، ستبدأ مرحلة جديدة من التزامات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالوفاء بالتطلعات التيمورية إلى إنشاء دولة ديمقراطية ناجحة وقادرة على البقاء.

ويجب ألا يدفعنا الحماس حول نجاح وجود الأمم المتحدة إلى أن نحيد بنظرنا عن التحديات التي لا يزال يواجهها ذلك البلد. لقد أُرسيت الآن أسس الدولة

التيمورية. ومع ذلك، هناك مهام ملحة لا تزال واجبة التنفيذ بغية كفالة الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لنجاح الانتقال في البلد وممارسة الشعب لكامل سيادته. إن تيمور – ليشتي بلد واقع في شراك الفقر وفي حاجة ملحة للمساعدة الدولية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والأمنية والسياسة. ولا تزال هناك حاجة إلى التعاون الشامل والدعم في عدد كبير من المجالات الحيوية.

ولم تكتمل بأي حال من الأحوال المسؤوليات الدولية إزاء البلد، وبلدي مستعد تماما لتقديم نصيبه بينما نواصل تعزيز تعاوننا الثنائي مع الحكومة التيمورية.

تتطلب تيمور – ليشتي انتقالا سلسا إلى حالة تؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن وأيضا إلى تواصل تعزيز مؤسساته الوطنية إدارة دولته. وإن التقدم المحرز حتى الآن لا يجوز تعريضه للخطر.

وترحب البرازيل بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وتؤيده كخلف للبعثة.

وستشكل التحديات المتعلقة بالانتقال إلى حالة ما بعد الصراع في تيمور – ليشتي وبتعزيز إعادة التأهيل وتنفيذ تدابير بناء السلام، بما في ذلك وضع استراتيجيات إنمائية، اختبارا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. ونحن واثقون من الحفاظ على الاستقرار في البلد بينما تتطور العملية الديمقراطية وتكتسب جهود المصالحة زخما.

ونرحب أيضا بالتوقيع على الاتفاق المؤقت بشأن خط الحدود من قبل وزيري الخارجية في تيمور – ليشتي وإندونيسيا، والذي دخل حيز النفاذ في ٨ أيار/مايو، وأيضا بتشكيل لجنة تقصي الحقائق والصداقة في ٩ آذار/مارس من قبل الرئيسين غوسماو ويوديونو ورئيس الوزراء ألكتيري.

وترحب البرازيل بإجراء الانتخابات المحلية في شهر آذار/مارس الماضي في المقاطعات الشرقية، والتي تبشر بالخير لمستقبل الأحزاب السياسية في تيمور – ليشتي. ويعبر التعامل الحذر مع المشاكل المتعلقة بالتعليم الديني عن النضج وعن القدرة الواعدة لحكومة تيمور – ليشتي على التغلب بطريقة سلمية على القضايا التي يمكن أن تسبب الانقسام.

وننوه بالدور المهم الذي ستؤديه في هذه المرحلة الوكالات الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة وسيؤديه كذلك مجتمع المانحين، وخاصة البلدان المجاورة مثل أستراليا وإندونيسيا والدول الجزرية الصغيرة الأعضاء في مجموعة المحيط الهادئ. ونحن نرى أن توفير المساعدة للتنمية الطويلة الأجل في تيمور – ليشتي هو أفضل وسيلة لكفالة ألا تتكرر أعمال العنف في المستقبل.

وتقدر البرازيل بوجه خاص جهود حكومتي إندونيسيا وأستراليا في تسوية القضايا المعلقة وتعزيز الروابط الثنائية مع تيمور – ليشتي على أساس الصداقة والاحترام، بما في ذلك ترسيم حدودهما وإبرام اتفاقات مفيدة للطرفين تتعلق بتشاطر الموارد الطبيعية المشتركة.

لا داعي لوجود الأمم المتحدة إلى أجل غير مسمى في تيمور – ليشتي. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي تنفيذ الأمور خطوة خطوة. وفي ذلك السياق، تزداد، أكثر من أي وقت مضى، أهمية تنفيذ مشاريع مدرة للدخل من أجل تقليل أي آثار سلبية محتملة نتيجة لتناقص عدد موظفي الأمم المتحدة وتناقص المصروفات.

ومن الأساسي الحفاظ على المستوى الحالي من الخدمات العامة بعد انتهاء ولاية البعثة. وقد اتخذت خطوات كبيرة صوب نقل الاضطلاع بالإدارة العامة إلى أيدي التيموريين، وأحرز تقدم كبير في بناء قدرات مؤسسات الدولة التيمورية أثناء مرحلة الإدماج. ومن الأساسي لمستقبل البلد تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك النظام القضائي ومؤسسات إنفاذ القانون، وخاصة الشرطة. وذلك من

الشروط المسبقة لا لكفالة احترام حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا لتوفير أساس متين لنظام اقتصادي سليم.

وعلى الرغم من العلاقات المحسنة بين القوات المسلحة الإندونيسية والوحدة التيمورية لحراسة الحدود، تقوم حاجة ملحة إلى إنشاء آلية فعالة لإدارة الحدود تحل محل ترتيب الاتصال العسكرية، التي ستنتهي في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٥.

وفي مجال القضاء الجنائي، لا تزال تيمور – ليشتي تعاني من نقص خطير في عدد الموظفين المتخصصين. ونشدد على الحاجة إلى تنفيذ الأنشطة المتبقية لوحدة الجرائم الخطيرة في ما يتعلق بعملية تسليم جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بتلك الجرائم الخطيرة إلى السلطات التيمورية.

ومن الأهمية بمكان أيضا تناول المشاكل القانونية الأخرى التي قد تعرقل الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وخاصة في ما يتعلق بالحاجة إلى تشريعات واضحة ومستقرة في مجالات متعددة.

ولا يمكننا أن نعتمد على الإسهامات الطوعية فحسب. إذ من الضروري أن نكفل وجود مصدر تمويل يمكن توقعه، مثلما أشير إليه وبحق في تقرير الأمين العام. ونناشد المانحين دفع جميع الأموال التي تم التعهد بها في أقرب وقت ممكن. فقد حان الوقت لحماية الاستثمار الضخم الذي استثمرناه بالفعل. وفي ذلك السياق، ينبغي أن تصبح قدرة حكومة تيمور على تنفيذ مهام الولاية الموكلة إليها العامل الرئيسي الذي يجب أن يرشد تجديد ولاية المكتب في المستقبل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد مرة أخرى بالعمل المهني الممتاز الذي أداه الممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هاسيغاوا، وفريقه من الموظفين المدنيين والعسكريين. ويحدونا وطيد الأمل في أن يواصل مجلس الأمن وأجهزة أخرى من أجهزة الأمم المتحدة إيلاء أولوية عليا لتيمور – ليشتي.

السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على عرض التقرير وعلى إحاطته الإعلامية.

ستنهي بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية عملها في ٢٠ أيار/مايو، وستكون قد حققت نتائج باهرة. ولا يمكن المغالاة في تقييم إسهامها في إنشاء وتطوير المؤسسات الرئيسية للدولة في تيمور – ليشتي. ويرجع الفضل، إلى حد كبير، للجهود الدؤوبة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ولمستشاري الشرطة والمستشارين المدنيين في الزيادة الكبيرة لقدرات الحكومة التيمورية ومؤسساتها الإدارية، ويمكن الآن لتيمور – ليشتي أن تتناول بصورة مستقلة العديد من مهام حكم الدولة.

ونعرب عن خالص تقديرنا لقيادة بعثة الأمم المتحدة، التي يترأسها الممثل الخاص للأمين العام هاسيغاوا، وأيضا لكامل هيئة موظفي البعثة – السابقين والحاليين – على عملهم الممتاز.

وعلى الرغم من الجهود المشتركة المكثفة للتيموريين وللأمم المتحدة وللشركاء الدوليين الآخرين، تواصل تيمور – ليشتي طلب مساعدة خارجية متعددة الجوانب لكفالة أمنها واستقرارها وتنميتها.

ولتلك الأسباب المحددة اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي يأذن بإنشاء بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونتوقع في الأشهر الإثني عشر المقبلة، أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بالمهام المكلف بها وأن يساعد في بناء تلك الدولة الفتية.

وثمة حاجة، في ذلك الصدد، إلى قيام منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة، بمواصلة توفير المساعدة إلى التيموريين لكفالة التنمية المستدامة للبلد.

ومن أجل كفالة استقرار دائم في تيمور – ليشتي، من الأهمية بمكان الحفاظ على حسن الجوار، وتطوير العلاقات المفيدة لكل الأطراف مع بلدان المنطقة، وقبل كل شيء مع جيرانها. ونرحب بالتحسن المطرد في العلاقات التيمورية الإندونيسية. ويحدونا الأمل أن تواصل اللجنة الثنائية لتقصي الحقائق والصداقة، التي ستشرع في عملها قريبا، توسيع مجالات التعاون الإضافية بين الدولتين والإسهام في المعالجة العاجلة للقضايا المعلقة المتبقية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

وأنا بدوري أود أن أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية، وأود أيضا، عن طريق السيد العنابي، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (البعثة) جميعا على عملهم الممتاز. لقد قدمت الأمم المتحدة مساهمة كبيرة جدا في التقدم المحرز في السنوات الخمس الأخيرة في تيمور – ليشتي وإننا ندعم تماما العمل المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك البلد.

والدانمرك تعلن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل لكسمبرغ بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ترحب حكومتي بالتطورات السياسية الإيجابية المستمرة في تيمور – ليشتي. وتبين الأحداث الأخيرة أن الديمقراطية في تيمور – ليشتي ما زالت هشة ولكنها أيضا حافلة بالحيوية وناجحة. وقد تحقق تقدم ملحوظ في ميدان الانتخابات من خلال إجراء الانتخابات المحلية، وأحرز تقدم أيضا في إقرار البرلمان الوطني لأول أمين للمظالم معني بحقوق الإنسان والعدالة في تيمور – ليشتي.

كذلك نرحب بالزيارة الأخيرة لتيمور – ليشتي من قبل رئيس جمهورية إندونيسيا وما تبعها من توقيع وزيري خارجية البلدين على الاتفاق المؤقت على خط الحدود بين بلديهما. وإن الجهود الرامية إلى حسم كل المسائل المعلقة وإلى تحسين وتقوية العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا لا بد من أن تستمر.

ويراود حكومتي القلق من قلة التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. إن مسألة الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور – ليشتي في ١٩٩٩ لا تستأثر باهتمام البلدين فحسب، بل أيضا باهتمام المجتمع الدولي كله. وتكتسي مكافحة الإفلات من العقاب أهمية كبيرة بالنسبة إلى شعب تيمور – ليشتي وإلى تنمية البلد. وإن مرتكبي هذه الجرائم يجب تقديمهم للعدالة.

وفي ذلك الصدد نرحب بالزيارة الأخيرة للجنة الخبراء التي شكلها الأمين العام إلى تيمور – ليشتي وبزيارتها المتوقعة إلى إندونيسيا. ونحث الطرفين على التعاون التام مع لجنة الخبراء ونتطلع قدما إلى تقرير اللجنة.

بإغلاق البعثة وتأسيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (المكتب) يصبح تركيز المساعدة الدولية منصبا على بناء السلام والتنمية في تيمور – ليشتي. وتؤيد حكومتي النهج المرتكز على التملك الوطني الذي يضع دفة القيادة بأيدي شعب تيمور – ليشتي. لذلك نرحب بحقيقة أنه سيتم تخفيض عدد خبراء الأمم المتحدة الدوليين في غضون الأشهر المقبلة لإفساح المجال أمام التيموريين ليثبتوا زعامتهم. ونحث الأمم المتحدة على كفالة الانتقال السلس من البعثة إلى المكتب.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة للمجلس.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أستراليا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تيش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكرك السيدة الرئيسة شكرا جزيلا على عقد هذه الجلسة. واسمحوا لي أيضا أن أشارك الآخرين في تقديم الشكر للسيد العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافى المجلس بها حول تقرير الأمين العام عن نهاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (البعثة) (S/2005/310).

مثلما تم التأكيد عليه في ذلك التقرير، قطعت تيمور – ليشتي شوطا طويلا جدا من قاعدة البداية المنخفضة جدا منذ نيلها الاستقلال قبل ثلاث سنوات. وقد تم إنجاز الكثير لبناء المؤسسات الضرورية والمهارات اللازمة للسماح لتيمور – ليشتي بالتحرك صوب الاكتفاء الذاتي. والخاتمة الناجحة في غضون بضعة أيام في ٢٠ أيار/ مايو لولاية حفظ السلام المناطة بالبعثة لهي شهادة على التقدم المحرز وإيذان ببدء مرحلة جديدة في تطور تيمور – ليشتي كأمة ديمقراطية مسالمة.

وأستراليا تهنئ تيمور – ليشتي على تقدمها الرائع. ولا شك في أن الأمم المتحدة، بشراكة مع مجتمع المانحين، قد أدت دورا رئيسيا في استعادة الأمن والاستقرار في تيمور – ليشتي. وإن مشاركة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ستكون نموذجا للطريقة التي يمكن للمنظمة أن تتبعها في العمل وكيف يمكنها أن تحدث تغييرا نحو الأحسن. وينبغي للأمم المتحدة أن تفخر بجهودها في تيمور – ليشتي، وإننا، شأننا شأن الآخرين، نقدر مع الرضا والامتنان كل أولئك الذين ساهموا في ذلك النجاح. لكن قدرا كبيرا من الفضل لا بد أن يعطى إلى شعب تيمور – ليشتي وإلى زعمائه على عزيمتهم وعملهم الشاق لتوطيد المكاسب التي حققوها في السنوات الخمس الماضية. وإن ما أبداه الشعب الإندونيسي وحكومته من مساعدة وحسن نية ساهم كثيرا في بلوغ تلك الغاية. ونود أيضا أن نثني على جهود حكومتي تيمور – ليشتي وإندونيسيا في تطوير علاقات مثمرة ونهج تعاوني لمسائل إدارة الحدود.

لقد كانت إندونيسيا في صدارة الجهود الدولية الرامية إلى دعم انتقال تيمور – ليشتي إلى الاستقلال والدولة الآمنة. وقد تولينا أعمال التنسيق وقيادة القوة الدولية الأصلية المتعددة البلدان في تيمور الشرقية لاستعادة القانون والنظام في عام ١٩٩٩. ودعمنا كل البعثات اللاحقة وساهمنا فيها ابتداء من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى البعثة، ونبقى أحد أكبر المانحين الثنائيين لتيمور – ليشتي، بتقديمنا مساعدة بـ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩. لكن من الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد لمساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لذلك ترحب استراليا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي يفوض بإنشاء بعثة سياسية خاصة، مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (المكتب)، كخلف للبعثة. وسيضطلع المكتب بدور هام في مواصلة نقل المهارات الضرورية إلى مؤسسات تيمور – ليشتي، ولكن يجب على المجتمع الدولي، في الوقت ذاته، أن يبقي على دوره في تيمور – ليشتي. وعلى وجه الخصوص، يجب تقديم مزيد من الدعم لتطوير شرطة وقوات أمن تيمور – ليشتي ونظاميها القانوني والقضائي. ولن تتمكن تيمور – ليشتي من بلوغ أهدافها الإنمائية الطويلة الأمد إلا عن طريق تحسين المجالات الحاسمة تلك.

وإذ نشهد نهاية ولاية البعثة، من الملائم أن نشير إلى المساهمة الهامة التي قامت بها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وإلى التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي. لكن ينبغي لنا أن لا نغفل حقيقة أن عملية بناء الأمة لم تكتمل بعد. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبقيا ملتزمين تجاه تيمور – ليشتي على الأمد الأطول. وستواصل استراليا بدورها دعمها

التقليدي الطويل لتيمور – ليشتي لكفالة انتقالها إلى حالة الدولة الآمنة والمعتمدة على الذات. وبصفتنا دولة جارة وصديقة، يمكننا التعويل على استمرارنا في ذلك الجهد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي ممثل لكسمبرغ الكلمة.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود.

يسر الاتحاد الأوروبي أن يغتنم الفرصة اليوم للإدلاء ببعض الملاحظات عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (البعثة). قبل أربعة أيام من نهاية ولاية البعثة، يتقدم الاتحاد الأوروبي بالشكر للسيد العنابي على التقرير الذي عرضه للتو، قبل كل شيء لأننا نؤمن بأن الأمم المتحدة حققت قدرا كبيرا في دعم الشعب التيموري في سعيه إلى السلام والاستقلال والتنمية منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. يمثل اجتماع اليوم مناسبة لتذكر كل الذين ضحوا بأرواحهم لجلب السلام والحرية للآخرين وللثناء على التفاني والروح المهنية اللذين تحلت بهما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (الإدارة الانتقالية)، وكذلك على قيادة الممثل الخاص السابق للأمين العام، الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، في مساعدة شعب تيمور – ليشتي في انتقاله نحو الاستقلال.

ونثني أيضا على موظفي البعثة جميعا على مساهماتهم القيمة في غضون السنوات الثلاث الماضية لكفالة الانتقال السلس من إطار حفظ السلام إلى إطار التنمية المستدامة في تيمور – ليشتي، في ظل القيادة القديرة للممثلَين الخاصين المتعاقبين للأمين العام، السيد كامالش شارما والسيد سوكيهيرو هاسيغاوا.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي في بيانه السابق عن هذه القضية في شباط/ فبراير (انظر S/PV.5132)، وجودا كافيا ومتواصلا للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بعد نهاية ولاية البعثة. ونرحب باتخاذ القرار ١٩٥٥ (٢٠٠٥) الذي أنشأ بعثة متابعة سياسية خاصة لسنة واحدة، مكلفة بجملة أمور منها تنمية المؤسسات الهامة للدولة عن طريق تدريب متخصص وإرشاد تقني والارتقاء بسيادة القانون والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. والبعثة، عن طريق تنفيذ تلك الولاية، ستساعد التيموريين في رحلتهم المستمرة نحو الاستدامة الذاتية. ومع ذلك ينبغي للمساعدة الدولية أن تكمل جهود البعثة في دعم إدارة تيمور – ليشتي العامة.

ويسمح اجتماع اليوم أيضا باستعراض الحالة السياسية العامة في تيمور – ليشتي بعد ثلاث سنوات من استقلالها.

وبالطبع، لم يتغير تقييم الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة منذ نهاية شباط/فبراير، عندما تشرفت آخر مرة بأخذ الكلمة في هذه القاعة بشأن مسألة تيمور – ليشتي. فما زالت رسالتنا هي نفسها إلى حد كبير، ومفادها أنه تم إحراز تقدم ملموس في مجالات عديدة، ولكن التحديات لا تزال قائمة في مجالات أخرى، وتقديم المزيد من المساعدة الدولية ضروري. وفي ذلك الصدد، ينبغي إعطاء أولوية لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالسير السلمي للانتخابات في ثلاث دوائر إضافية وبالتقدم المحرز في تعزيز النظام القضائي لتيمور – ليشتي. وينبغي مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز النظام القضائي بغية كفالة إمكانية حقيقية لتحقيق العدالة لجميع المواطنين واحترام الأصول

القانونية. والزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس إندونيسيا لتيمور – ليشتي تثبت أن تعزيز العلاقات بين البلدين الجارين ما زال مستمرا.

ولكن ما زال القلق يساورنا إزاء عدم إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. إذ أن المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في تيمور – ليشتي عام ١٩٩٩ يجب محاسبتهم على جرائمهم، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤) و ١٥٩٩ (٢٠٠٥). وفي ذلك السياق، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على التعاون الكامل مع لجنة الخبراء التي عيّنها الأمين العام لاستعراض العملية القضائية في البلدين. ونتطلع إلى التقرير المقبل للجنة وتوصياتها التي تقترح سبلاً لمعالجة المسألة، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لدراسة المسألة أن تساعد لجنة الحقيقة والصداقة التي أنشأتها مؤخرا إندونيسيا وتيمور – ليشتي. ونأمل أن تتمكن اللجنتان من العمل معا لضمان تحقيق العدالة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة الهدوء والاستقرار بصفة عامة في الحالة الأمنية الإجمالية في تيمور – ليشتي، مع الإقرار بضرورة أن يبقى المجتمع الدولي يقظاً في ذلك الصدد.

منذ عام ١٩٩٩، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساعدة حيوية لتيمور – ليشتي، حيث تبرعت بحوالي ٧٠٠ مليون يورو لتنميتها. ويمثل ذلك المبلغ نصف حجم المعونة الأجنبية التي تلقاها هذا البلد. والدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي يشمل جميع القطاعات، وبوصف تيمور – ليشتي عضوا جديدا في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فإنها ستستفيد أيضا في المستقبل القريب من صندوق التنمية الأوروبي، الذي يدعم الموقعين على اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

أود أن أختتم بياني معرباً عن تقديرنا لجهود حكومة تيمور – ليشتي وإصرار الشعب التيموري على بناء دولة قابلة للحياة وعادلة وديمقراطية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بأن يبقى شريكا يُعوَل عليه في مساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق استقرار وتنمية اقتصادية مستدامة على الأجل الطويل، مع التنسيق الوثيق مع مانحين آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يهنئك، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة المجلس في شهر أيار/مايو وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وقبل أن أسترسل في بياني، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقةS/2005/310 .

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية الوافية وللممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على تفانيه في مهمته وقيادته في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية منذ العام الماضي. ونشكره على النتيجة الناجحة التي حققها لتلك الولاية.

وتقدِّر إندونيسيا العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين، خاصة في المساعدة على تقديم العون المطلوب من هذه الدولة الفتية لتحقيق أهداف الاستقرار السياسي والأمن والاعتماد على النفس. ولقد أكدنا دائما على أن هدف ولاية بعثة الأمم المتحدة كان الإسهام بشكل كبير في الجهود المبذولة لتوجيه تيمور – ليشتي نحو الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي. والهياكل الإدارية الأساسية والحاسمة بالنسبة إلى قابلية

تيمور-ليشتي للحياة واستقرارها السياسي تعمل الآن بشكل جيد، ويسرنا أن الأهداف الأساسية لولاية بعثة الأمم المتحدة قد تم تحقيقها بصفة عامة.

ولقد أحرزت حكومة تيمور - ليشتي وشعبها تقدما لافتا للنظر تحت قيادة زعمائهما في بناء بلدهما في الفترة القصيرة التي مرت منذ حصوله على كامل سيادته في أيار/مايو ٢٠٠٢. وأصبحت الدولة الجديدة دولة سلمية وفعالة سياسيا ومستقرة. وهي ما زالت تحرز تقدما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعزيز القانون والنظام وتوطيد الديمقراطية. ولكن التحديات المقبلة على تيمور - ليشتي جسيمة. فالبلد ما زال لديه أدنى مستويات للتنمية البشرية في آسيا، واستمرار الجهود سيكون ضروريا لتعزيز قدرته الوطنية على توطيد الاستقرار السياسي، وتقوية نسيج التآلف الاجتماعي، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ورغم الاستكمال الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة في مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق الاعتماد على النفس، ما زال استمرار المساعدة الدولية أمراً ضرورياً.

وفي ذلك الصدد، يسر وفدي أن ينوه بإنشاء مجلس الأمن لبعثة سياسية خاصة لمدة عام، هي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وستشمل أهداف هذه البعثة تقديم المزيد من الدعم لتطوير المؤسسات الحاسمة في الدولة، وتطوير الشرطة ووحدة حرس الحدود، وتوفير التدريب. وأملنا أن يعزز مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مرحلة التوطيد التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة قبل عام، وأن يخطط باجتهاد خلال ولايته الممتدة عاماً لانتقال سلس إلى إطار المساعدة الإنمائية الذي يتوخاه المجلس في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

إن أمام مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مهمة بالغة الأهمية. ولكي يضمن نجاحه، ولمصلحة حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، ينبغي للمكتب أن يتمكن من إيصال المساعدة المطلوبة بطريقة فعالة وكفؤة. وذلك أمر ذو أهمية خاصة في الوقت الذي تبني فيه تيمور - ليشتي هياكل الدولة الكفؤة والفعالة، التي هي حاسمة للديمقراطية والتنمية. ومن الحيوي أيضا للبعثة أن تدرك في كل جانب من جوانب عملها أهمية إعطاء التيموريين الإحساس بالملكية والمشاركة. وسوف تدعم إندونيسيا بشدة ذلك النهج، وباعتبارها جارة صديقة ستفعل ما في وسعها لتقديم أية مساعدة تستطيع تقديمها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أننا سنبدأ قريبا تدريب مائة ضابط شرطة تيموري، وهم موجودون بالفعل في إندونيسيا.

وكما يعلم المجلس تماما، ظلت إندونيسيا وتيمور - ليشتي تتمتعان بعلاقات ثنائية ممتازة شملت تبادل الزيارات على أرفع مستويات القيادة، والتعاون المكثف في مجالات عديدة، وإحراز تقدم في معالجة القضايا العالقة. وفي أعقاب الإعلان المشترك الذي صدر عن زعماء البلدين في بالي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والذي أكدوا فيه رغبتهم في تعزيز العلاقة المستقرة بين بلديهم والتي تعود بالنفع على الجميع، ما زال تبادل الزيارات بين الزعماء مستمرا. وكانت آخرها قيام الرئيس يوديونو بزيارة ديلي الشهر الماضي. ولقد أرست تلك الزيارة أساسا أكثر متانة للعلاقات الثنائية وأسهمت في تحقيق المصالحة بين شعبي البلدين.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن التعاون الثنائي لم يزدد عمقاً فحسب بل توسع أيضا. ومازالت اللجنة المشتركة على مستوى وزيري الخارجية تفيد في تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والتعليمية. والهيئات الفرعية لهذه اللجنة، التي تتناول طائفة متنوعة من مسائل التعاون، تعمل على مدار السنة، ويُستعرض عملها في الاجتماع السنوي للجنة.

أود أن أذكر أن رئيس تيمور – ليشتي، الرئيس غوسماو، وجهت إليه الدعوة في الشهر الماضي إلى حضور مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي وقد فعل ذلك، ناقلا بذلك تيمور – ليشتي إلى سياق التعاون الأوسع.

دعوني أتناول الآن لجنة الحقيقة والصداقة. كجهد مشترك من جانب حكومتي إندونيسيا وتيمور – ليشتي لتناول بعض المسائل المتعلقة بماضينا المشترك، وخصوصا انتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها في سنة ١٩٩٩، نحن على اقتناع بأن من مسؤوليتنا ودورنا الفريد أن نتناول تلك الفترة من تاريخنا بطريقة تجتذب أهالي الدولتين. ونواصل الاعتقاد بأن اللجنة تبقى الآلية المثلى لتوفير حل مقبول للأم الجراح وللتحرر من عبء الماضي لمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية والصداقة بين شعبينا.

إن نطاق صلاحية لجنة الحقيقة والصداقة أعلن عنه في إعلان مشترك بين رئيسي البلدين في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، وتمت استشارة مختلف الجهات ذات المصلحة في البلدين، بما في ذلك برلماناهما. وتتمتع اللجنة بدعم طيف عريض من المجتمع وتلبي الاحتياجات المحلية والأحكام الدستورية لكل من بلدينا. إن تجنيد أعضائها سينجز قريبا جدا. وتجرى العملية بدقة شديدة لضمان ألاّ يحصل على العضوية سوى المرشحين ذوي المصداقية العالية الذين يتمتعون بالكفاءات اللازمة.

وفي هذا الصدد تعي حكومتي أيضا أن قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي اتخذ في الشهر المنصرم طلب إلى لجنة الخبراء للأمين العام التحري عن طرق يمكن أن تساعد لجنة الحقيقة والصداقة في عملها. وكعلامة على تعاون حكومة بلدي، وبخاصة في تسهيل أعمال لجنة الخبراء في هذا الصدد، دعت حكومة بلدي أعضاء لجنة الخبراء إلى زيارة إندونيسيا من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. ونحن نتطلع قُدما إلى الإسهامات الإيجابية التي قامت بها لجنة الخبراء في عمل لجنة الحقيقة والصداقة في طي صفحة هذه المسألة المتبقية.

وأود أيضا أن أقول كلمات قليلة حول مسألة الحدود. كما يرد في تقرير الأمين العام (S/2005/310) وكما ذكر في بيانات زملاء آخرين، خلال زيارة الرئيس يودويونو لتيمور – ليشتي في الشهر المنصرم وقّع وزيرا خارجية الدولتين على الاتفاق المؤقت على خط الحدود. ويقيم الاتفاق خطاً حدوديا مؤقتا يغطي حوالي ٩٦ في المائة من الحدود البرية برمتها، وأصبح ساري المفعول في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية البالغة ٤ في المائة والواقعة على امتداد حدود منطقة أوكوسي المحصورة فإن اللجنة التقنية الفرعية واصلت إجراء المناقشات وعقدت اجتماعا مرة أخرى هذا الشهر في أعقاب التوقيع على الاتفاق. وفي الشهر القادم سيبدأ عمل وضع العلامات الحدودية على امتداد القطاعات المتفق عليها.

دعوني أشير إلى أن اتفاق الجانبين على معظم الحدود البرية سيسهِّل تسهيلا كبيرا إدارة شؤون الحدود – وأيضا التعاون — في ميدان الأمن على الحدود. ولذلك فإن البلدين الآن في وضع أفضل بتناول أية مسائل تتعلق بالحدود ضمن إطار ثنائي.

وختاما، أود أن أعرب عن ثقتي بأن تيمور – ليشتي، بالنظر إلى تعاون ومساعدة المجتمع الدولي، في الإطارين الثنائي والمتعدد الأطراف، ستصبح بسرعة معتمدة على نفسها.

السيد مهد رضى (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – الشرقية (S/2005/310) والإعداد لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي الذي أذن بإنشائه قرار مجلس الأمن

١٥٩٩ (٢٠٠٥) لفترة سنة واحدة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ويشكر وفد بلدي أيضا السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على عرضه الواضح للتقرير في وقت سابق من هذا اليوم. ونحيي الممثل الخاص هاسيغاوا وأعضاء المكونات المدني والعسكري والشرطة في بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم لعملية بناء الأمة في تيمور – ليشتي وإسهامهم القيم في هذه العملية. وتعتز ماليزيا على نحو خاص بحقيقة أننا تمكنا من الإسهام بنشاط في بعثة الأمم المتحدة عن طريق تخصيص شخص ماليزي لقيادة القوة وعن طريق الإسهام بأفراد عسكريين وشرطة وغيرهم ليخدموا تحت راية الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

تقدِّر ماليزيا تقديرا كاملا الأدوار الهامة التي أدتها بعثة الأمم المتحدة في توفير الأمن وتيسير تحرك البلد صوب التقدم والتنمية. ويجب أن نقر بأن بعثة الأمم المتحدة قدمت إسهامات كبيرة صوب تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية في تيمور – ليشتي. وأدت البعثة على نحو خاص دورا حاسما في المساعدة بغرض بناء قدرة مؤسسات الدولة التيمورية خلال مرحلة بعثة الأمم المتحدة الموطدة. ولم يكن من الممكن تحقيق وجوه التقدم هذه بدون الالتزام التام والتصميم والعزيمة القوية من جانب قيادة البلد والدعم من الشعب التيموري عامة بالاقتران بالمساعدة والتعاون المستمرين من جانب المجتمع الدولي.

ونذكر بأن التقرير السابق للأمين العام (S/2005/99) بيّن أن المساعدة الدولية ستبقى الحاجة اليها قائمة حتى ما بعد نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، لضمان ترسيخ دعائم دولة لها مقومات البقاء. ونشاطر الرأي في أن من اللازم فعل أكثر من ذلك. ولذلك نحث على توجيه الدعم المستمر لحكومة تيمور – ليشتي للحفاظ على المكاسب اللافتة للنظر التي حققت حتى الآن ولتمكين الأمة الفتية من مواصلة البناء على أساس ذلك التقدم. وبالنظر إلى أن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة ستفتح فصلا آخر في بناء أمة تيمور – ليشتي فإن ماليزيا ترحب بقرار المجلس بأن يبقى متدخلا عن طريق إبقاء حضور ميداني خلال مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ويلاحظ وفد بلدي أننا، على الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة قد لا يستطيع تأمين جميع الموارد كما أومأ الأمين العام في تقريره السابق، نشاطره التفاؤل بأن المكتب سيكون في وسعه، على الرغم من ذلك، تقديم المساعدة في ميادين رئيسية – على وجه خاص إقامة القضاء والإدارة العامة وإنفاذ القانون وأمن واستقرار تيمور – ليشتي عن طريق التعاون والإسهام السخيين من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد ينبغي لنا جميعا أن ننظر بجد في دعوة الأمين العام للمجتمع الدولي إلى البحث عن طرق بديلة للوفاء بالمتطلبات الحاسمة التي ستبقى بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة. ولتوطيد المكاسب المحققة حتى الآن من الضروري أن يجري الانتقال من طور عمليات حفظ السلام، حل الصراعات، إلى الطور التالي، طور التنمية، بالتعاون والإسهام من جانب جميع الشركاء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد تبقى ماليزيا ملتزمة بأن تفعل أقصى ما لديها من القدرة المتواضعة للإسهام في تقديم مزيد من المساعدة لتيمور – ليشتي في القيام بمساعيها الرامية إلى بناء الأمة – بوسائل تشمل مواصلة المساعدة التقنية الثنائية.

أخيرا، أود أن أؤكد على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل منح مساعدته الحيوية لضمان نجاح مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي عندما يتولى مهمة المتابعة

مدة سنة واحدة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. وإذ يركِّز على نقل المهارات والمعرفة لبناء قدرة المؤسسات العامة في تيمور – ليشتي ستكون هناك ميادين يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يسهم في زيادة تطوير وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك العدالة وحقوق الإنسان ودعم الشرطة الوطنية وجوانب أخرى من الإدارة العامة. وستكون أيضا ثمة حاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي في مجالات تتجاوز الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة، بما في ذلك الحاجات الأمنية لتعزيز الاستقرار ولضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة. وماليزيا على اقتناع بأن تيمور – ليشتي ستواصل، بجهود حكومة وشعب تيمور – ليشتي، بالإضافة إلى الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تحقيق التقدم في سعيها إلى بناء الأمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره النهائي (S/2005/310) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وكذلك الأمين العام المساعد هادي العنابي على عرضه. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود المخلصة التي بذلتها عناصر البعثة المدني منها والعسكري وعنصر الشرطة، بقيادة الممثل الخاص هاسيغاوا، ولأهنئهم بإنجازاتهم العديدة في تيمور – ليشتي.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي ببضعة تعليقات فقط.

أولا، إننا نرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة الخبراء المستقلة التي عينها الأمين العام لاستعراض محاكمات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى النظر في توصياته النهائية.

ونلاحظ أيضا التطورات الإيجابية في علاقات تيمور – ليشتي مع جيرانها، ولا سيما الزيارة ذات القيمة الرمزية العالية التي قام بها الرئيس يودويونو إلى ديلي في نيسان/أبريل . ونرحب بالتقدم المحرز تجاه حل المسائل الأساسية للتيموريين، مثل إنهاء ترسيم الحدود البرية والبحرية.

ونرحب بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، الذي اتخذه المجلس في ٢٨ نيسان/أبريل والذي ينشئ بعثة سياسية خاصة للمتابعة لمدة سنة في تيمور – ليشتي.

ورغم أن البيئة الأمنية لا تزال هادئة ومستقرة، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن يتابع مجلس الأمن الحالة في الميدان باهتمام خاص، آخذا في الحسبان سحب آخر قوات الأمم المتحدة.

إن تيمور – ليشتي تمر بمرحلة حرجة من عمليتها لبناء السلام. ويوضح تقرير الأمين العام بجلاء عددا من المجالات لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية. وعلى وجه الخصوص، يشكل بناء قدرات الشرطة شاغلا كبيرا بالنسبة لنا. وفي ذلك الصدد، تعمل البرتغال حاليا على نحو وثيق مع الأمانة العامة بغية تنسيق جهدنا لتقديم دعم ثنائي، في شكل ٣٠ من ضباط الدرك، في إطار جهود مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لمساعدة الشرطة.

وتعليقي الأخير يختص بمسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذه الفترة الهامة من تاريخ تيمور – ليشتي الحديث. ينبغي أن تستمر تيمور – ليشتي في الاستفادة من الدعم المنظم والمتلاحم من منظومة الأمم المتحدة . ونحن واعون تماما، على الرغم من الإجراءات الهامة التي اتخذها البلد في بناء المؤسسات وفي سبيل أن يصبح دولة قابلة للبقاء، بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب تيسير الدعم الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونحن

قد حققنا الكثير، ويجب أن نحمي ذلك الاستثمار بضمان استمرار استفادة تيمور – ليشتي من مساعدة المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلي أنه، منذ عام ١٩٩٩ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استثمرت البرتغال ٤٥٠ مليون دولار في الاستثمار الثنائي وبرامج التنمية والتعاون التقني العسكري في تيمور – ليشتي . وعلاوة على ذلك، وهبت البرتغال جزءا كبيرا من المعدات التي كانت تستخدمها الفرقة العسكرية البرتغالية السابقة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، تبلغ قيمتها أكثر من ٢٠ مليون دولار، لحكومة تيمور – ليشتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

إن مشاركتنا لا تقتصر إطلاقا على المشاركة المالية. فبنفس الهدف المتمثل في المشاركة العملية، شارك آلاف المواطنين البرتغاليين في بعثة الأمم المتحدة – وفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قبل ذلك – من حفظة السلام إلى مراقبي الشرطة المدنية إلى الموظفين المدنيين والمتطوعين. والبرتغال مستعدة للإبقاء على ذلك المستوى من الدعم لتيمور – ليشتي. ونحن نشجع البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء ونواصل متابعة التطورات في تيمور – ليشتي على نحو وثيق، ولاسيما أثناء تنفيذ الانتقال من بعثة الأمم المتحدة للدعم إلى مكتب الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل تيمور – ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي، وبلدكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم كل النجاح. ونود أن نشكركم وبقية أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لنا لنتشاطر أفكارنا بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة لبلدي.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2005/310) عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ونشكر أيضا الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام ، سوكيهيرو هاسيغاوا، ونائب الممثل الخاص السيد أتول خير، وجميع أفراد البعثة من العسكريين والمدنيين على إسهامهم الذي لا يقدر بثمن في تحقيق السلام والاستقرار والعدالة وبناء القدرات في تيمور – ليشتي . وإذ ندخل هذه المرحلة الجديدة النهائية من بعثة الأمم المتحدة، نود أيضا أن نشكر جميع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة برجال شرطة.

ونرحب باعتماد القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) وولاية البعثة الجديدة، مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونشكر المجلس على تمديد وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لسنة نهائية. وفي الوقت نفسه، نود أن نقول إننا نشارك في الآراء المعرب عنها في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام ، فيما يتعلق بعدم توفير قوة أمنية مؤازرة في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥). وبينما نعترف بنقص قدرتنا، فإن حكومة تيمور – ليشتي ملتزمة تماما بالسلم والاستقرار. وسنبذل كل ما في وسعنا لحماية جميع موظفي الأمم المتحدة.

ونرحب أيضا بتقييم الأمين العام الذي يفيد بأن قطاعي العدالة والتمويل ينبغي أن يعتبرا من المجالات ذات الأولوية عند تخصيص وظائف المستشارين الخمسة والأربعين لدى مختلف مؤسسات الدولة.

إن البيئة السياسية والاجتماعية في تيمور – ليشتي ما زالت آمنة وديناميه. وفي الشهر الماضي نظمت الكنيسة الكاثوليكية مظاهرة استمرت ٢٠ يوما. وخلال تلك الفترة، على الرغم من بعض المخاوف من زعزعة الاستقرار،

ابتدرت الحكومة والرئيس حوار مثمرا جدا مع قادة الكنيسة تم من خلاله التوقيع على اتفاق شهد عليه الرئيس زانانا غوسماو بين رئيس الوزراء ماري الكاتيري والأسقفين باسيليو ناسكيمنتو وألبرتو ريكاردو. وكان تلك فترة صعبة للغاية بالنسبة لمؤسساتنا الديمقراطية الجديدة؛ ولكن، حسب تعبير رئيس الوزراء، كان ذلك نصرا لأبناء تيمور – ليشتي . فوفقا لذلك الاتفاق، ستدرج الحكومة تدريس الدين كمادة عادية في المنهج المدرسي. ويعطي الاتفاق الآباء أيضا حق اختيار هذه الدراسة عند تسجيل أبنائهم في المدرسة. وفي الوقت نفسه، سينشأ فريق عامل مشترك لمتابعة تنفيذ الاتفاق ومعالجة المسائل التي تستدعي الاهتمام.

وكانت الانتخابات المحلية التي أجريت في الأجزاء الشرقية والوسطى من بلدي ناجحة جدا وعززت الديمقراطية في تيمور – ليشتي.

وفخامة السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس إندونيسيا، قام بزيارة رسمية إلى تيمور – ليشتي يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل. وعززت تلك الزيارة أواصر الصداقة والتضامن والتعاون بين بلدينا وشعبينا. وتلتزم الحكومتان بحل المسائل العالقة بين البلدين، وتتطلعان إلى المستقبل. وحكومة تيمور – ليشتي رحبت بقرار الحكومة الإندونيسية توفير التدريب لأفراد من شرطة تيمور في إندونيسيا ومواصلة برنامج المنح الدراسية المقدمة إلى الطلبة التيموريين الذين يدرسون في إندونيسيا أيضاً. وخلال تلك الزيارة، وقّع وزيرا خارجية البلدين، السيد حسن ويرايودا والسيد راموس – هورتا، على اتفاق مؤقت يغطي ٩٦ في المائة من مجموع الحدود البرية. وقد تأثر الشعب التيموري تأثراً بالغاً بزيارة رئيس إندونيسيا لمقبرة سانتا كروز.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الحدود البحرية واقتسام موارد الغاز والنفط مع جارتنا الجنوبية، أستراليا، فقد استكملنا جولة أخرى من المفاوضات في سيدني، أستراليا، خلال الأسبوع الماضي، وتعكف حكومة تيمور – ليشتي على دراسة المقترحات بغية التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف.

وفي نفس الوقت، عزّزنا علاقاتنا مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتدل على ذلك الزيارة الرسمية الناجحة التي قام بها الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون، السيد راموس – هورتا، إلى ماليزيا وسنغافورة.

أما بخصوص مسألتي العدالة وحقوق الإنسان، وكما يعلم المجلس، فقد أنشأت حكومتا تيمور – ليشتي وإندونيسيا في ٩ آذار/مارس من هذا العام لجنة ثنائية للحقيقة والصداقة.

وفي نفس الوقت، أبدينا تعاوناً كاملاً مع اللجنة المستقلة للخبراء التي أنشأها الأمين العام. وخلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة إلى تيمور – ليشتي في الفترة ٥-١٠ نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة مع زعماء البلدين وممثلي المجتمع المدني وأقارب الضحايا.

ونود أيضاً أن نرحب بقرار حكومة إندونيسيا بدعوة لجنة الخبراء المستقلة لزيارة جاكرتا هذا الشهر.

وبغية تعزيز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان والعدالة، أقر البرلمان الوطني في ٢٩ آذار/مارس تعيين السيد سيباستياو دياز زيمينيس أميناً للمظالم يعني بحقوق الإنسان والعدالة – وذلك لأول مرة في تاريخنا.

وبالرغم مما حققناه من تقدم في مختلف المجالات، ما زالت تيمور – ليشتي من بين أفقر البلدان في العالم، في ظل ارتفاع شديد للغاية في معدل البطالة مع تدني نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٥٢٠ دولار تقريباً، كما أقر بذلك ”الكتاب الأخضر“ للبنك الدولي الذي نشر في الشهر الماضي. ومع كل تلك المؤشرات الاقتصادية، فإن حكومة

تيمور – ليشتي مصممة على أن تهيئ حياة أفضل لشعبها. ولتحقيق ذلك، لا غنى عن دعم المجتمع الدولي. وقد تأكد ذلك الدعم مرة أخرى خلال الاجتماع الأخير للشركاء التنمويين في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في ديلي.

ختاماً، نود أن نعرب عن امتناننا لمجلس الأمن، والأمين العام، كوفي عنان، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة، على الالتزام والدعم المستمرين إزاء تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في تيمور – ليشتي. ونتمنى للبعثة الجديدة، مكتب الأمم المتحدة في تيمور– ليشتي، كل التوفيق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد العنابي للرد على البيانات التي استمعنا إليها.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): بكل سرور، سأنقل إلى الممثل الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية العبارات الطيبة التي وجهها أعضاء المجلس فيما يتعلق بعمل البعثة خلال السنوات الثلاث الماضية. وما من شك في أن تيمور – ليشتي أنجزت الكثير في وقت وجيز للغاية، والأمم المتحدة تفخر بأنها حظيت بمرافقة شعب تيمور – ليشتي في جهوده طوال السنوات الخمس والنصف الماضية من أجل بناء مؤسسات الدولة المستدامة والديمقراطية.

وقد وصف بعض المتكلمين دور الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بأنه نموذج لعملية ناجحة لحفظ السلام وقصة نجاح رائعة. وقلما يُذكر النجاح في عالمنا، بالطبع، مقارنة بالانتكاسات التي نصادفها. ونرجو أن يُذكر هذا النجاح على النحو الواجب. ولكن، في وقت تطوي الأمم المتحدة صفحة من تاريخ مشاركتها في تيمور الشرقية وتفتح صفحة جديدة، أعتقد أن علينا أن نذكر جانباً كبيراً من العمل الرائع الذي أنجزه سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي كرّس سنتين ونصف السنة من آخر سنوات حياته لمساعدة شعب تيمور الشرقية على تحقيق هدف السيادة والاستقلال الذي كان يتوق إلى تحقيقه زمناً طويلاً. وسيبقى دوره نموذجاً لكل من يؤمنون بما تجسده الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على ملاحظاته.

لم يعد هناك أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.